

علم الطبقات وأثره في الكشف عن تدليس الرواة
The science of classes and its effect in revealing the fraud of narrators

Dr. Suhad Hussein Al-Azzawi

م.د. سهاد حسين العزاوي

Open College of Education

الكلية التربوية المفتوحة

Suhad.hussain@ec.edu.iq

ملخص

تقوم الدراسة على بيان العلاقة التي تربط بين علم الطبقات الذي عني المسلمون ومنذ بواكير التأليف في علوم الحديث بالكتابة فيه والبحث عن تفصيلاته، وبين الكشف عن التدليس الذي يعد علة من العلل التي تصيب الإسناد في الروايات الشريفة، فتقده فيها، وقد تسبب في ردها.

إن هذه العلاقة مستندةً بدءاً إلى جملة من النقاط الواردة في علم الطبقات كنقاط أساسية محددة له، وهي تتعلق في الوقت نفسه ببيان التدليس بأنواعه المتعددة، ويُقصد بها: تأريخ ولادة الرواة، وتاريخ وفاتهم، وأماكن سكنهم وسفرهم، وشيوخهم وتلامذتهم الراوين عنهم... وغير ذلك، وقد يُقال إن علم الطبقات له أهمية في كشف الإرسال ولا سيما الإرسال الخفي، وليس التدليس، ولكن ما وجدناه أن معرفة الطبقات تحدد كثيراً من حالات التدليس التي يمكن أن توجد في أسانيد الحديث الصحيح. وبناء عليه فإن البحث يرمي إلى بيان العلاقة بين علم الطبقات من جهة، وعلم العلل بما يختص بالتدليس في الروايات من جهة أخرى، ومن ثمّ استخلاص النتيجة من ذلك الربط ببيان أثر الطبقة في الكشف عن التدليس بأنواعه المختلفة.

الكلمات المفتاحية: علم الطبقات، الكشف، التدليس، الرواة، الحديث المدلس.

أيلول ١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٤ م

السنة: التاسعة عشرة

العدد: ٤٨



DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.vi48.16750>

Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي



Abstract

The study aims to clarify the relationship between the science of classes, which Muslims have been interested in writing about and researching its details since the early days of writing in the sciences of hadith, and the detection of forgery, which is one of the defects that affect the chain of transmission in the noble narrations, which undermines them and may lead to their rejection.

This relationship is based initially on a set of points mentioned in the science of classes as basic points that define it, and at the same time it relates to clarifying forgery in its various types, and it means: the date of birth of the narrators, the date of their death, their places of residence and travel, their sheikhs and students who narrated from them... and other things.

It may be said that the science of classes is important in revealing transmission, especially hidden transmission, and not forgery, but what we found is that knowledge of classes determines many cases of forgery that can be found in the chains of transmission of authentic hadith.

Accordingly, the research aims to clarify the relationship between the science of classes on the one hand, and the science of causes with regard to forgery in narrations on the other hand, and then extract the result from that connection by clarifying the effect of the class in revealing forgery in its various types. Keywords: the science of classes, detection, forgery, narrators, forged hadith.

Keywords: The science of strata, detection, forgery, narrators, forged hadith.



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وبعد...
فإن علم الطبقات من العلوم التي عني بها المسلمون منذ بواكير التدوين في علوم
الحديث الشريف؛ لما لهذا العلم من أثر بالغ في تصحيح الروايات والكشف عن
المثالب التي قد تلحق بعض الأسانيد الصحيحة، عن طريق ملاحظة تأريخ ولادة الرواة
وفياتهم وبلدانهم التي أقاموا فيها أو ارتحلوا وسكنوا فيها... وغير ذلك مما له أثر في
تحديد الملاقاة والسماع بين رواة الحديث الشريف.
إن تقسيم تراجم الرواة على طبقات هو تقسيم إسلامي أصيل، وقد نشأ هذا
العلم وتطور على أيدي علماء الحديث منذ القرن الثاني الهجري، ولم يقتصر فيه على
تقسيم الرواة على الطبقات بحسب لقاءهم للشيوخ فحسب؛ بل نراهم يُقسمون هؤلاء
الرواة على طبقات عدة بحسب لقاءهم بالشيوخ لكن بصورة أدق، فمثلاً من لقي كبار
الصحابة من التابعين يعد طبقة أولى، ومن لقي من دونهم يعد طبقة ثانية، ومن لقي
صغارهم يعد طبقة ثالثة، وهكذا... (الزهراني، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
ومع الاهتمام الكبير الذي أولاه الباحثون في علم الطبقات، نراهم قد اختلفوا في
تحديد المعنى المراد من الطبقة نفسها؛ تبعاً للاختلاف الحاصل في معناها اللغوي،
فذكر أنها تأتي بمعنى المنزلة والمرتبة، أو الحال، أو الجيل، أو القرن من الزمن، ومقولة
قرن من الزمن، مستندة إلى قول الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) (خير أمتي
قرني منهم ثم الذين يلونهم..) (ابن حنبل، د.ت: ١/٥).
ومع وجود الاختلاف في المعنى اللغوي يكاد يتفق العلماء على أن الطبقة في
الاصطلاح تستلزم الاتحاد في السن والملاقاة بين الرواة، -كما سنراه في تعريفاتهم
الاصطلاحية للطبقة- في المبحث الأول من الدراسة.
إن العناية بتفاصيل علم الطبقات والتقسيم الدقيق له؛ يكشف عن وجود
علاقة وثيقة بين هذا العلم، وبين الكشف عن التدليس الحاصل في بعض الروايات؛
لذلك جاءت هذه الدراسة بعنوان (علم الطبقات وأثره في الكشف عن تدليس
الرواة)؛ إذ يتم عن طريق علم الطبقات الكشف عن التدليس، الذي يُمكن التوصل

إليه بمعرفة تأريخ ولادة الرواة، أو تأريخ وفاتهم، أو أماكن سكنهم وسفرهم، أو شيوخهم وتلامذتهم الراوين عنهم.

ولأجل بيان حيثيات تلك العلاقة قُسم البحث على مطلبين أساسيين: تعلق المطلب الأول بتوضيح المصطلحات الحديثية الواردة فيه عند الإمامية والجمهور، كمصطلح التدليس، والحديث المدلس، فضلاً عن مصطلح الطبقة عند علماء الحديث.

أما المطلب الثاني فيتحدث عن علم الطبقات وعلاقته ببيان التدليس بأنواعه المختلفة؛ سواء ما تعلق منها بحقبة عمر الراوي، أم المكان الذي عاش فيه الراوي وسافر إليه، أم معرفة التدليس عن طريق تحديد أساتذة وشيوخ الراوي في الرواية، وتلامذته الراوين عنه، فضلاً عن أثر علم الطبقات في تمييز المفردات المشتركة مع الراوي في الاسم ومعرفة التدليس الحاصل فيها.



المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث

المطلب الأول: تعريف علم الطبقات لغة واصطلاحاً.

أولاً: الطبقة لغة.

الطبقة في اللغة تعني الجماعة، وطبقات الناس مراتبهم، والسموات طباق، أي بعضها فوق بعض- إما منزلة أو مكاناً- والمطابقة: الموافقة، والتطابق: الاتفاق. وطابقت بين الشينين، إذا جعلتهما على حد واحد وألزقتهما (الجوهري، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ١٥١٢).

يتضح من المعاني اللغوية أن الطبقة تأتي بمعنى: الجماعة، والمرتبة، والمنزلة، والموافقة، والاتفاق، والاتحاد أو الاشتراك في الشيء الواحد الذي يوحى به لفظ (ألزقتهما).

ثانياً: علم الطبقات اصطلاحاً.

إن استعمال كلمة (الطبقات) تعني: تقسيم العلماء، ورواة الحديث، إلى أجيال - إن صح التعبير، والجيل هنا قد يكون عشرين سنة أو أكثر-، تُراعى فيها سن أولئك العلماء والرواة ومعاصرة بعضهم لبعض (الشهيد الثاني، ١٤٠٨هـ- هامش ص ٣٨٨). وعرف العلماء الطبقة اصطلاحاً بأنها: عبارة عن جماعة، اشتركوا في السن، ولقاء المشايخ فهم طبقة، ثم بعدهم طبقة أخرى، وهكذا (المامقاني: ١٥٨) (الشهيد الثاني، ١٤٠٨هـ- هامش ص ٣٨٨) (حسن الصدر: ٣٥٦).

وبواسطة علم الطبقات يمكن (تحري معرفة طبقة الراوي، عن طريق الراوي والمروي عنه، ومن ثمّ يشخص الفترة الزمنية التي بدأ بتحمّل الرواية، كما يُشخص بذلك فترة بروزه كنجم في سماء الرواية والتحديث، وانتهاءً إلى آخر فترة عاش فيها الراوي، وبتشخيص ذلك ينجم منه معرفة عدّة جهات في شخصية الراوي) (محمد السند، ١٤٢٦هـ- ١٨٣).

ويمكن القول إن تعريف الطبقة الذي نراه شاملاً لما ذكره العلماء هو: إن الطبقة مجموعة من الرواة اتحدوا أو تقاربوا في السن وفي اللقاء.

وبناء عليه فإن علم الطبقات يُشترط فيه أمران مهمان هما:

١- الاشتراك في السن: وهو ما يمنع التدليس والإرسال والقطع.

٢- الاشتراك في اللقاء: وهذا الشرط نراه يتعلق بنقل الحديث شفاهاً بين الرواة، خاصة بعد أن مُنِع تدوين الحديث فترة من الزمن بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الأمر الذي استلزم احراز اللقاء والسماع بين الرواة.

المطلب الثاني: مفهوم التدليس لغة واصطلاحاً.

أولاً: التدليس لغة.

يعبر عن التدليس في اللغة بأنه كتمان عيب السلعة عن المشتري، يقال دلس البائع تدليساً: كتم عيب السلعة ويقال أيضاً دلس من باب ضرب، والتشديد أظهر في الاستعمال والدلسة بالضم. الخديعة (الطريحي، ١٣٦٢ ش: ٧١/٤).

ثانياً: مفهوم التدليس اصطلاحاً عند مدرستي الإمامية والجمهور.
توطئة

قبل الحديث عن التدليس لا بد من الإشارة هنا إلى نقطة مهمة مفادها أن القدماء، وحتى المتأخرين منهم من علماء مدرسة الإمامية ومدرسة الجمهور، قد حددوا مفهومين للتدليس - وهذا بناء على ما جاء من تعريفاتهم لمصطلح التدليس أولاً، ومن التطبيقات التي يوردونها في هذا الجانب ثانياً^١، ونلاحظ أن هذين المفهومين قد شملا مفهوم الإرسال لاسيما الإرسال الخفي ومفهوم التدليس بعنوانه المتعارف عليه اليوم؛ ولعل السبب في ذلك راجع إلى أن الإثنين غالباً ما يتقاربان في المفهوم الاصطلاحي؛ إلا أنهما لا يتطابقان، وبعبارة أخرى أن الإرسال الخفي ليس فيه ملاقة أو إيهام، أما التدليس فإنه قائم على وجود الملاقة والإيهام بسماع ما لم يسمع (شير علي والعتابي، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م، ١٥٢).

1- ومن الأمثلة على ذلك قول أحمد بن حنبل (كان مبارك يرسل إلى الحسن، قيل تدليس؟ قال: نعم)، ظ: العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل: ١٨٢، أي أن (أحمد يصف مالم يسمعه المبارك بن فضالة، من الحسن البصري بالإرسال، مع أنه على مقتضى المستقر: تدليس، كما جاء في بقية النقل السابق: (قيل تدليس؟) قال: نعم)، ظ: محاضرات منهجية في علم علل الحديث، د. حسين سامي، وليث العتابي: ١٥٤. وفي هذا الجانب توجد أمثلة كثيرة ذكرها (د. حسين سامي) في كتابه (محاضرات منهجية في علم علل الحديث) عن كيفية التداخل الحاصل عند المتقدمين بين مفهوم الإرسال والتدليس ينظر صفحة ١٥٠ وما بعدها.

ومن الأمثلة على التداخل بين المصطلحين ما نقله ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) عن ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) في تعريفه للتدليس عند مدرسة الجمهور، أن ابن الصلاح يرى بأن التدليس: (أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما انه سمعه منه أو عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه انتهى) (ابن حجر، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م. ٢٤٢)، والتعريف فيه دمج واضح بين الإرسال الخفي والتدليس، إذ جعل عدم الملاقاة بين الراوي وشيخه داخلة ضمن التدليس.

وبعبارة أخرى فإن القسم الأول من التعريف ينطبق على مفهوم التدليس، أما القسم الثاني فلا ينطبق عليه، وعن طريق التعريفات التي سنوردها لمصطلح التدليس سيتبين بأن التدليس يشترط الملاقاة، في حين أن الإرسال - خاصة الإرسال الخفي - ليس فيه ملاقاة.

١- الحديث المدلس اصطلاحاً عند الإمامية.

عرف والد الهائي العاملي (ت ٩٨٤هـ) (المدلس وهو ما أخفي عيبه، والتدليس مأخوذ من الدلس بالتحريك. وهو قسمان: تدليس الأستاذ، وتدليس الشيوخ. أما تدليس الأستاذ: فكان يروي عن عاصره ما لم يسمعه منه موهما "سماعه، قائلاً (قال فلان) أو (عن فلان)، بأن يأخذه من كتابه أو يحدثه به رجل آخر، وقصده بذلك ترويح الحديث وتحسينه أو علو الاسناد أو الترفع عن أن يرويه عن روى عنه..... وتدليس الشيوخ فبأن يسمي شيخاً "أو يكتبه أو ينسبه بما لا يعرف به لغير ضرورة. (والد الهائي العاملي: ١١٣).

وورد أيضاً عن الغفاري (أن يروي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه على وجه يوهم أنه سمعه منه، فإنه قد دلس بإيراده بلفظ يوهم الاتصال، ولا يقتضيه، كأن يقول: "قال فلان" أو "عن فلان"، والتقييد باللقاء، أو المعاصرة لإخراج ما لو لم يلقه ولم يعاصره. فإن الرواية عنه ليس تدليسا على المشهور) (غفاري، ١٣٦٩ش: ٦٩). يتبين مما تقدم إن تعريف التدليس الأقرب للدقة هو (رواية الراوي عن سمع منه ما لم يسمع منه) (غفاري، ١٣٦٩ش: ٦٩).



٢- الحديث المُدلس اصطلاحاً عند الجمهور.

ذكر النووي (ت ٦٧٦هـ) إن (التدليس قسمان أحدهما أن يروي عن عاصره ما لم يسمع منه موهماً سماعه قائلاً فلان أو عن فلان أو نحوه وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره لكونه ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً لصورة الحديث... أما القسم الثاني من التدليس فإنه يسمى شيخه أو غيره أو ينسبه أو يصفه أو يكتبه بما لا يعرف به) (النووي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. ٣٣/١).

وجاء في (النكت على كتاب ابن الصلاح) التدليس بأنه (أن يروي عن مَنْ لقيه ما لم يسمعه منه موهماً انه سمعه منه أو عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه انتهى) (ابن حجر، ١٩٩٤م. ٢٤٢)، وبملاحظة التعريف الذي يورده ابن حجر عن ابن الصلاح، نراه قد خلط بين التدليس والإرسال الخفي بقوله. (أو عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه) فذلك من الإرسال الخفي وليس من التدليس.

ثم ذكر ابن حجر التعريف الصحيح بقوله. (ونعني به أن يروي المحدث عن من قد سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه) (ابن حجر، ١٩٩٤م. ٢٤٢). ثم إن ابن حجر قد وافق النووي بجعل التدليس قسمين (ابن حجر، ١٩٩٤م. ٢٤٤):

أحدهما: تدليس الإسناد. والآخر: تدليس الشيوخ.
يتضح مما سبق بيانه بأن الإمامية والجمهور متفقون -في الغالب- على تعريف التدليس بأنه. رواية الراوي عن لقيه وسمع منه، ما لم يسمع موهماً سماعه إياه.

٣- حكم التدليس والإرسال عند الإمامية والجمهور.

قد يُقال ما الداعي هنا لذكر حكم الحديث المُرسَل، ونحن في معرض الكلام عن الحديث المُدلس؟! وللإجابة عن ذلك: أننا قد أشرنا فيما سبق إلى التداخل الحاصل بين المُصطلحين خاصة بين (التدليس) و(الإرسال الخفي). فكان لزاماً بيان حكم التدليس والإرسال، لكي يتسنى معرفة الفرق في الحكم بين الاثنين، وذلك بعد أن عرفنا الفرق بينهما في المفهوم الاصطلاحي- إذ يُشترط في التدليس الملاقاة في حين أن الإرسال الخفي ليس فيه ملاقاة-، ولذلك فإن ذكر حكم الاثنين هو للتعرف على



الفوارق الجلية التي وضعها العلماء من ناحية العمل بالرواية المرسلة والرواية
المُدلّسة من عدمه.

أ- حكم التدليس والإرسال عند الإمامية.

أحتج الشيخ الطوسي (ت. ٤٦٠هـ) بالمراسيل في سائر كتبه الروائية؛ ما لم يكن
لها معارض أقوى، بل في عدة الأصول التصريح بقبول مراسيل ابن أبي عمير وصفوان
والبنظي وغيرهم من الثقات الذين لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة (الطوسي،
١٤١٤هـ. ٢١٧)، ولكن الشيخ الطوسي مع ذلك وضع شروطاً لقبول رواية المرسل قال:
(وإذا كان أحد الراويين مسنداً والآخر مرسلًا نظر في حال المرسل فإن كان ممن يُعلم
انه لا يرسل إلا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره؛ ولأجل ذلك سوت
الطائفة بين ما رواه محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، واحمد بن محمد بن أبي
نصر، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يرسلون الا عن يوثق به، وبين ما
يسنده غيرهم... فان الطائفة كما عملت بالمسانيد عملت بالمراسيل) (الطوسي،
١٤١٧هـ. ١٥٤/١).

كما تطرق النجاشي إلى مراسيل ابن أبي عمير، وكان يقصد بها الأحاديث التي
ضاعت اسانيدها، قال النجاشي في هذا الشأن: (... قيل إن اخته دفنت كتبه في حال
استتارها وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل: بل تركتها في غرفة فسال
عليه المطر فهلكت، فحدث من حفظه، ومما كان سلف له في ايدي الناس، فلهذا
اصحابنا يسكنون الى مراسيله) (النجاشي، ١٤١٦هـ. ٢٠٦).

وبناء على ما ذكره العلماء فإن المراسيل لا يمكن العمل بها إلا عندما نحصل على
وثيقة الراوي الذي يروي المراسيل، وأنه لا يروي إلا عن الثقات، أو أن يُعلم الراوي
بأنه ثقة بأي قرينه دالة على حاله.

أما بخصوص التدليس فقد ذكر السيد والد المهائي العاملي (ت. ٩٨٤هـ) إن
تدليس الأستاذ وهو مكروه جدا " بين أهل الحديث، حتى قال بعضهم. من عُرف به
صار مجروحاً " مردود الرواية. أما لوقال (سمعت) أو (حدثني) وعلم أنه لم يسمع منه
كان ذلك جرحاً " لا محالة. ولو احتمل سماعه منه لم يحكم عليه بالتدليس حملاً
للمسلم على الصحة (العاملي، د.ت: ١١٤).

أما السيد الداماد (ت ١٠٤١هـ) فقال: (أختلف في أنّ التدليس هل هو جرح، أي هل تقبل الرواية المُدلسّة، وهل تقبل رواية من عُرف بالتدليس في غير ما دلّس به؟ على أقوال: فقليل مانع من قبول الرواية مطلقاً، سواء عليه أيّن السماع، أم لم يبيّن. وقيل: لا يمنع من ذلك على الإطلاق، بل ما علم تدليسه فيه يردّ وما لا، فلا؛ إذ المفروض أنّ المدلّس ثقة، والتدليس ليس بكذب بل تمويه) (المحقق الداماد، ١٤٢٢هـ-١٣٨٠ش: ٢٧٢). أي أنّ السيد الداماد يذهب إلى أنّ الحديث المدلّس مردود مطلقاً؛ - بعد أن عرض الآراء في الرد وعدمه- بل قد يكون التدليس في الحديث سبباً في رد الأحاديث غير المُدلسّة كونها صدرت من المدلسين أنفسهم (المحقق الداماد، ١٤٢٢هـ-١٣٨٠ش: ٢٧٢) .

ب- حكم التدليس والإرسال عند الجمهور.

إن حكم التدليس يختلف عن حكم الإرسال؛ إذ أنّ التدليس مردود بخلاف- كما سيتضح في أدناه- الإرسال الذي يُقبل إذا عُرف اتصاله، أو كان رواته ثقات... أو غير ذلك من الشروط² التي وضعها العلماء لقبول المرسل، قال: علي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ): (مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صحاح وما أقل ما يسقط منها، وقال ابن معين (ت: ٢٣٣هـ): (مرسلات الحسن ليس بها بأس) (ابن معين: ٢٠١/٢).

ويرى الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) أنّ (النوع الثامن من علوم الحديث -هو- معرفة المراسيل المختلف في الاحتجاج بها، وهذا نوع من علم الحديث صعب قلّ ما يهتدى إليه إلا المتبحر في هذا العلم..) (الحاكم النيسابوري، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. ٢٥)، أي أنّ الحاكم النيسابوري يرى بأنّ الحديث المرسل مُختلف في قبوله أو عدمه وليس مردوداً مطلقاً، ولكن نجده في موضع آخر يذكّر بأنّ (مشايخ أهل الكوفة- ذهبوا إلى أنّ- كل من أرسل الحديث عن التابعين وأتباع التابعين ومن بعدهم من العلماء فإنه عندهم مرسل محتج به، وليس كذلك عندنا فان مرسل أتباع التابعين عندنا

2- من أبرز هذه الشروط: أن يكون موافقاً لقول الصحابي، وإفتاء أكثر العلماء بمضمونه. وإن يكون موافقاً للقياس، وإن يكون له شاهد آخر سواء أكان مسنداً أم مرسلأ من طريق آخر. ويسمى المرسل المقبول المؤيد بواحدٍ من الأمور المذكورة، صحيحاً، وكما أطلق لفظ الصحيح على المرسل بكتب الحديث والدراية عند مدرسة الجمهور، ظ: السيوطي، تدريب الراوي: ١/١٠٧.

معضل.. (الحاكم النيسابوري، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. ٢٦)، أي أنه ينقل عن مشايخ الكوفة إمكانية الاحتجاج بالمرسل، ولكنه اختلف عنهم في تسمية الحديث المرسل، وليس هذا موضعه في البحث.

ولكن الصحيح أن عمل الجمهور بالمرسل انقسم على قسمين: الرأي الأول: الحديث المرسل لا يحتج به عند جمهور المحدثين وجماعة من الفقهاء وجماهير أصحاب الأصول والنظروحاكاه الحاكم أبو عبد الله بن البيهق عن سعيد بن المسيب، ومالك وجماعة أهل الحديث وفقهاء الحجاز.

الرأي الثاني: قال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد وكثير من الفقهاء أو أكثرهم يحتج به ونقله الغزالي عن الجماهير: وقال أبو عمر بن عبد البر وغيره، ويستنتج مما ذكر أنه يظهر لا خلاف بأنه لا يجوز العمل به إذا كان مرسله غير متحرز يرسل عن غير الثقات. ودليل أصحاب الرأي الأول في رد المرسل مطلقاً أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله؛ فرواية المرسل أولى؛ لأن المروى عنه محذوف مجهول العين والحال (النووي م. ٢٠١٠، ٦٠/١).

أما حكم التدليس فقد ذهب النووي (ت ٦٧٦هـ) إلى أنه (مكروه جداً ذمه أكثر العلماء وكان شعبة من أشدهم ذماً له، وظاهر كلامه أنه حرام، وتحريمه ظاهر فإنه يوهم بالاحتجاج بما لا يجوز الاحتجاج به، ويتسبب أيضاً بإسقاط العمل بروايات نفسه مع ما فيه من الغرور ثم إن مفسدته دائمة، وبعض هذا يكفي في التحريم فكيف باجتماع هذه الأمور، ثم قال فريق من العلماء من عرف منه هذا التدليس صار مجروحاً لا يقبل له رواية في شيء أبداً وان بين السماع والصحيح ما قاله الجماهير من الطوائف) (النووي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. ٣٣/١).

يتبين مما سبق ذكره من حكم التدليس والإرسال أن علماء الإمامية والجمهور متفقين في الغالب على رد رواية المُدلس؛ لأنه مجروح- إلا بعض آراء العلماء الذين طلبوا التفصيل في حال المُدلس عند الإمامية- ولكن المشهور هو رد رواية المُدلس، في حين أن الإرسال ليس كذلك وخاصة الإرسال الخفي؛ إذ يمكن قبوله وعده من ضمن الروايات الصحيحة؛ والسبب في ذلك أن الإرسال ليس فيه كذب أو خديعة كما هو الحال في التدليس.



العدد: ٤٨
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / ١٤٤٦



المبحث الثاني: علاقة علم الطبقات بتدليس الرواة.

إن العلاقة بين علم الطبقات والتدليس تتضح عن طريق (جملة من الأسانيد في بادي النظررواية يبعد روايتهم عن الآخر بحسب الطبقة، وعلى هذا نحكم بسقط في السند، فيسقط الاستدلال بالخبر لأجله. وبعد المراجعة إلى كتب الطبقات نرى أن الرجل مع بعده عن الطبقة بحسب الظاهر أنه أدرك سابقه ولاحقه، فيقوى عند ذلك روايته عنه.) (البروجردى، ١٤١٠ هـ. ٢٣/١) وبناء على ما ذكر يمكن تقسيم المطالب على النحو الآتي:

- ١- معرفة التدليس عن طريق تحديد حقبة عمر الراوي.
- ٢- معرفة التدليس عن طريق تحديد المكان الذي عاش فيه الراوي.
- ٣- معرفة التدليس عن طريق تحديد أساتذة وشيوخ الراوي في الرواية وتلامذته الراويين عنه.
- ٤- معرفة التدليس عن طريق تمييز المفردات المشتركة مع الراوي في الاسم.

المطلب الأول: معرفة التدليس عن طريق تحديد حقبة عمر الراوي.

أورد السيد حسن الصدر (ت ١٣٥١ هـ) نقلاً عن الحلبي من علماء الجمهور مجموعة من أسماء الرواة المُدلسين، إلا أنه يُلاحظ أنه على الرغم من اعتراف بعضهم بالتدليس؛ فإنه يمكن معرفة تدليس الاسناد أيضاً بواسطة تحديد طبقة الراوي وعمره، وقبل ذلك لابد من التوضيح ب(أن تدليس الاسناد هو أن يروي عن لقيه ما لم يسمع منه موهما أنه سمع منه أو عن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه وسمعه منه ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر ومن شأنه أن لا يقول في ذلك أخبرنا فلان ولا حدثنا وما أشبههما وإنما يقول قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك) (الشهرزوري، ١٩٩٥ م. ٥٩).

ومنه يتبين أن تحديد ألفاظ التحديث لها أهمية كبيرة في كشف التدليس بعد تحديد طبقة الراوي والمروي عنه، ومن الأمثلة عليه (عن علي بن خشرم قال كنا عند بن عيينة فقال: قال الزهري فقل له حدثكم الزهري فسكت ثم قال: قال الزهري فقل له سمعته من الزهري فقال لا لم أسمع من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري) (الشهرزوري، ١٩٩٥ م. ٥٩)، علماً أن ابن



عيينة هو من طبقة عبد الرزاق بن همام في الطبقة الخامسة، وسفيان بن عيينة ولد سنة (١٠٧هـ) وتوفي سنة (١٩٧هـ)، أما الزهري فهو من كبار التابعين، فولادته سنة (٥٣هـ) ووفاته كانت سنة ١٢٣هـ وقيل (١٢٤هـ) (الخطيب، ١٩٧٨م. ١١٨).
(المناقشة):

جاء في كتاب (سير اعلام النبلاء) أن ابن عيينة سمع الحديث أو تحمله سنة (١١٩هـ)، أي كان عمره تقريباً (١٢ سنة) وعمر الزهري في هذا الوقت (٦٦ سنة). وتوفي الزهري وعمر سفيان بن عيينة (١٥ سنة أو ١٦ سنة) أي باحتساب وقت لقاء ابن عيينة مع الزهري - وبحسب ما ترى الباحثة- ثلاث سنوات فقط، قال علي بن المديني: (ما في أصحاب الزهري أحد أتقن من سفيان بن عيينة). (الذهبي، ١٩٩٣م. ٤٥٨/٨) فجعله صاحبه على الرغم من أن بينهما فارقٌ كبيرٌ في العمر والطبقة.

ولكن ما يُلاحظ هنا ان الذهبي (٧٤٨هـ)، يذكر عن ابن عيينة أنه. (إنما سمع من المذكورين وهو ابن خمس عشرة سنة أو أكثر) (الذهبي، ١٩٩٣م. ٤٥٨/٨). - وقوله أو أكثر تعني احتمالية عدم اللقاء- وورد عن ابن عيينة نفسه أنه بدأ يسمع الحديث وهو في سن (١٥ سنة): (قال عبد الرحمن بن يونس: حدثنا ابن عيينة قال: أول من جالست عبد الكريم أبو أمية وأنا ابن خمس عشرة سنة. قال: وقرأت القرآن وأنا ابن أربع عشرة سنة) (الذهبي، ١٩٩٣م. ٤٦٤/٨) أي سنة ١٢٢هـ أو ١٢٣هـ أي أنه سمع من الزهري لسنة واحدة؛ إذ كان عمر الزهري (٦٩ أو ٧٠هـ) أي قبل وفاته بسنة واحدة. يعني ذلك أنهم ليسوا متقاربين في الطبقة، ويستلزم الأمر وجود طبقة أو ربما طبقتين بينه وبين الزهري (قال الذهبي: وقد كان سفيان مشهوراً بالتدليس، عمد إلى أحاديث رُفعت إليه من حديث الزهري، فيحذف اسم من حدّته، ويدّلسها، إلاّ إنّه لا يدّلس إلاّ عن ثقة عند). (مؤسسة الإمام الصادق، ١٤١٨هـ. ٢٤٥).

وعد ابن سعد في طبقاته أن ابن عيينة في الطبقة الخامسة (ابن سعد: ٤١/٦)، في حين ذكر - أي ابن سعد - أن ابن شهاب الزهري في طبقة (من كان يفتي في المدينة بعد أصحاب رسول الله ص من أبناء المهاجرين و أبناء الانصار) (ابن سعد: ٣٨٨/٢). أي من طبقة كبار التابعين، وجاء في كتاب ابن سعد أيضاً أن ابن عيينة روى عن الزهري بواسطة ابو بكر الهذلي قال في طبقاته. (أخبرنا سفيان بن عيينة قال: قال لي ابو بكر الهذلي... مثل هذا قط يعني الزهري أخبرنا مطرف بن عبد الله سمعت مالك



العدد: ٤٨
العدد: ١٩
٢٠٢٤ / هـ ١٤٤٦



بن أنس يقول ما أدركت بالمدينة فقيها محدثاً غير واحد فقلت له من هو فقال بن شهاب الزهري) (ابن سعد: ٢/٣٨٨)، ويُلاحظ أن الوسطة بين ابن عيينة والزهري هي: عن عبد الرزاق عن معمر كثيراً.

هذا ويوجد أمر آخر أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الرواية التي تروي بأن الزهري قد توقف عن رواية الحديث حيث جاء عن (عبد الوهاب بن عطاء: حدثنا الحسن بن عمار، قال: أتيت الزهري بعد أن ترك الحديث، فألفيته على بابه، فقلت: إن رأيت أن تحدثني، قال: أما علمت أي قد تركت الحديث؟ فقلت: إما أن تحدثني، وإما أن أحدثك، فقال: حدثني، فقلت: حدثني الحكم، عن يحيى بن الجزار، سمع علياً رضي الله عنه، يقول: ما أخذ الله على أهل الجهل أن يتعلموا، حتى أخذ على أهل العلم أن يعلموا، قال: فحدثني بأربعين حديثاً). (الذهبي، ١٩٩٣ م. ٣٨٣)، فقله (بعد أن ترك الحديث) يعني أن سماع ابن عيينة عن الزهري في السنة الأخيرة من حياته فيه نظر. (نتيجة المناقشة)

لقد كان للاختلاف الكبير بين الطبقات الأثر البالغ في اكتشاف التدليس فإن ابن عيينة وإن سلمنا بأنه قد سمع من الزهري في أواخر حياته، إلا أن الفترة التي سمع فيها كانت قصيرة بالنظر إلى مولد ووفاة كل منهما، وكذلك توقف الزهري في آخر حياته عن رواية الحديث، يجعل أكثر ما سمعه ابن عيينة كان بواسطة عن الزهري وهذا ما كشفت الطبقات من تحديد زمن ولادتهما ووفاتهما.



المطلب الثاني: معرفة التدليس عن طريق تحديد المكان الذي عاش فيه الراوي.

ويُقصد به معرفة أوطان الرواة وبلدانهم، ومناطق سكنهم، وذلك مما يفترق حفاظ الحديث إلى معرفته في كثير من تصرفاتهم، - كما أشار إلى ذلك الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ) في مقدمته - وقد كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكى القرى والمدائن حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان كما كانت العجم تنتسب، وأضاع كثير منهم أنسابهم فلم يبق لهم غير الانتساب إلى أوطانهم (الشهرزوري، ١٩٩٥ م. ٢٢٥) (الشهيد الثاني، ١٤٠٨ هـ. ٤٠١) التي سافروا إليها وعاشوا فيها، وعن طريق ذلك تتم معرفة اللقاء بين الرواة بتحديد أماكن سكنهم وإقامتهم.

وقد يطلق عليه أيضاً تدليس البلاد أي التدليس في مكان الرواية، (مثل: سمعت فلاناً وراء النهر، وحدثنا بما وراء النهر، موهماً أنه يريد بالنهر "جيجان" أو "جيجون" وإنما يريد بذلك نهراً آخر) (جديدي، ١٤٢٤ هـ. ٣٨).

ومن الأمثلة عليه قول بعض العلماء عن حريز - وهو من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وروى أحاديث كثيرة عنه - بأن روايته مباشرة عن الإمام كانت قليلة جداً وأنه (نسب إلى سجستان إما لأنه أكثر السفر والتجارة إليها كما يأتي عن النجاشي؛ أو لأنه انتقل إليها وسكنها، كما عن الكشي والشيخ، وفي معجم البلدان أيضاً نقلاً عن محمد بن بحر الرهني السجستاني إن من سجستان حريز بن عبد الله صاحب أبي عبد الله جعفر بن محمد الباقر) (محسن الأمين: ٦١٧/٤). (المناقشة):

ما يلفت الانتباه إن الشيخ في رجاله، والنجاشي أيضاً في رجاله ذكراً بأن (حريز بن عبد الله السجستاني، أبو محمد الأزدي، من أهل الكوفة، أكثر السفر والتجارة إلى سجستان فعرف بها، وكانت تجارته في السمن والزيت. قيل: روى عن أبي عبد الله عليه السلام. وقال يونس: لم يسمع من أبي عبد الله (عليه السلام) إلا حديثين وكان ممن شهر السيف في قتال الخوارج بسجستان في حياة أبي عبد الله "عليه السلام") (الطوسي، ١٤١٧ هـ، ٦٢) (النجاشي، ١٤١٦ هـ. ١١١). (الطوسي، ١٤١٤ هـ، ١٨١).

وهذا القول يعني أن (حريزاً) قد سمع بعض الأحاديث عن الإمام الصادق (عليه السلام)، وبعضها الآخر لم يسمعها وحذف الواسطة بينه وبين الإمام (عليه السلام).



العدد: ٤٨
العدد: ١٩
العدد: ٢٠٢٤ / ١٤٤٦



وإن كانت الوساطة ثقة؛ لأن (حريزاً) كانت إقامته في سجستان؛ ذلك إن أكثر العلماء قالوا بأنه سكن سجستان، والإمام الصادق (عليه السلام) كانت إقامته في المدينة. وذلك يعني أنه لم يسمع منه إلا الشي اليسير، وهو ما ينيء عنه قول (يونس: لم يسمع من أبي عبد الله (ع) إلا حديثين) نتيجة لسفره، وقلة لقائه بالإمام الصادق (عليه السلام) الذي أشار إليه علماء الرجال.

إلا إن الشيخ عده في رجاله من أصحاب الامام الصادق (عليه السلام) وروى عنه، قائلاً: (مولى أزد. روى عمّن أخبره، عن أبي عبد الله (عليه السلام) (الطوسي، ١٤١٤هـ، ١٩٤) (الخوئي، ١٩٩٢ م. ٢٣١/٥)، ولكن ما يُلاحظ هنا إن الشيخ يشير إلى وجود طبقة بين حريز وبين الإمام بدليل قوله (عمّن أخبره)، أو إن حريزاً نتيجة لسفره لم يروك الأحاديث مباشرة عن الإمام فبعضها سمعه، وبعضها الآخر كان بواسطة نتيجة لسفره.

(نتيجة المناقشة)

بناء على ما ذكر كان السفر هو أحد العلامات التي تم الاستدلال بواسطتها على وجود سقط في بعض أحاديث حريز عن الإمام (عليه السلام)، وأن حريزاً قد روى جمعاً غيراً من الروايات المباشرة؛ مع أنه قد عاش في مكان آخر بعيد عن الإمام (عليه السلام) لفترة من الزمن، ومع تحقق شرط الملاقاة الموجود فعلاً بين الإمام وحريز وأنه قد التقى الإمام وسمع منه؛ إلا أن سفره - مكان تواجده- الذي حدده علم الطبقات، قد كان هو السبب في عدم سماع جميع الروايات مباشرة عن الإمام (عليه السلام)، ولذلك يمكن القول بأنه يوجد راوٍ ساقط، ربما لم يذكره حريز بينه وبين الإمام، بناء على ما ذكره علماء الرجال في ترجمته، وإن كان ذلك لا يقدر على عدالته بحسب العلماء.



المطلب الثالث: معرفة التدليس عن طريق تحديد أساتذة وشيوخ الراوي في الرواية وتلامذته الراوين عنه.

يستدل العلماء كثيراً على معرفة التدليس عن طريق تحديد طبقة شيوخ الراوي وتلامذته الذين رووا عنه، مما يجعل اكتشاف التدليس ممكناً في حال معرفة الراوي والمروي عنه.

ومن الأمثلة عليه ما روي (من وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) لابنه محمد بن الحنفية: أبوه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام). ويغلط أكثر الناس في هذا الإسناد فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد بن عثمان، وإبراهيم بن هاشم لم يلقَ حماد بن عثمان وإنما لقي حماد بن عيسى وروى عنه.) (الصدوق، ١٤٠٤ هـ. ١٢٥/٤) (حسين النوري الطبرسي، ١٤١٧ هـ. ٤٥٠/٥)، أي ان الشيخ الصدوق ذكر عدم اللقاء بين إبراهيم بن هاشم وبين حماد بن عثمان.

(المناقشة):

ما يُلاحظ هنا أن الميرزا النوري الطبرسي (ت ١٣٢٠ هـ) يقدم مجموعة من الأدلة بالاستعانة بعلم الطبقات على أن (إبراهيم بن هاشم) قد لقي (حماد بن عثمان) وروى عنه، ومن الأدلة التي يوردها ليثبت أن حماد بن عثمان هو شيخ (إبراهيم بن هشام) هو معرفة الرواة الذين رووا عن (حماد بن عثمان) وكانوا في نفس الطبقة ل(إبراهيم بن هاشم) ومن أبرز تلك الأدلة: (حسين النوري الطبرسي، ١٤١٧ هـ. ٤٥٠/٥).

١- إن إبراهيم بن هاشم من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) كما في النجاشي والفهرست والخلاصة، ويروي عن (حماد بن عثمان) أيضاً (علي بن مهزيار) كما في التهذيب في باب نزول المزدلفة، وهو من أصحاب الرضا والجواد والهادي (عليهم السلام) و(الحسين بن سعيد) فيه في باب حكم الجنابة، وفي باب أحكام الجماعة، وهو مثل علي من أصحاب الرضا والجواد والهادي (عليهم السلام) ومثلهما (إسماعيل بن مهران) وغيرهم. ومن هنا صرح جماعة من المتبحرين بصحة هذه الأسانيد وعدم وجود إرسال أو سهو فيها.

والعلماء المتبحرين المقصودين هنا هم العلامة الأردبيلي (١١٠١هـ) بعد أن نقل عن ابن داوود قوله (أن ابن إبراهيم لم يلق حماد بن عثمان)، وأن ابن داوود استند في رأيه هذا على ما ورد في المشيخة، ولكن الأردبيلي يجب عن ذلك في (جامع الرواة): (أقول: روى علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عثمان وابن عيسى كثيراً) (الأردبيلي، ١٤٠٣هـ. ٤٦٧/٢)، وكذلك من ضمن العلماء المقصودين السيد المحقق القزويني في جامع الشرايع الذي قال بالملافة (الطبرسي، ١٤١٧هـ. ٤٥٤/٥) (الكلباسي، ١٤١٩هـ. ٢٧٤/١).

ومنه نفهم أن تصريح العلماء بصحة الأسانيد بناء على معرفة طبقة الراوي، والرواة المعاصرين له، وهم (علي بن مهزيار، والحسين بن سعيد، وإسماعيل بن مهران) الذين رووا عن نفس الشيخ الذي روى إبراهيم بن هاشم عنه.

٢- معلومية تأريخ وفاة ابن عثمان فإنها في سنة مائة وتسعين (١٩٠هـ) كما في الكشي، فتكون بعد سبع سنين من إمامة مولانا الرضا (عليه السلام)، وإبراهيم أيضاً من أصحابه؛ فيكونان في طبقة واحدة ويكون ابن عثمان من شيوخه.

٣- إن عثمان) عاش نيفاً وسبعين سنة، ينبغي أن يكون حماد هنا ابن عثمان؛ وذلك لأن وفاة ابن عيسى في سنة تسع أو ثمان بعد المائتين (٢٠٩هـ). ومنها ما وقع فيها: علي بن إبراهيم، عن حماد، عن الحلبي كما في الكافي في باب فضل المقام بالمدينة، وفي التهذيب في باب الغدو إلى عرفات، وفي الاستبصار في باب أن ولد الملاعنة يرث أخواله.... وغيرها، فإن الذي يروي عن الحلبي - والمراد منه (محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي) - هو ابن عثمان، ولم يذكر أحد رواية ابن عيسى عنه.

وإن طبقة شيخ (حماد بن عثمان) هو (الحلبي) لمعرفة طبقة الراوي الصحيحة، ومما تقدم يتبين أن (الميرزا النوري الطبرسي) استدل على صحة رواية (إبراهيم بن هاشم) عن (حماد بن عثمان) عن طريق معرفة الرواة الذين رووا عن ابن عثمان وكانوا في نفس الحقبة التي عاش فيها (إبراهيم بن هاشم)، وكذلك معرفة شيوخ (ابن عثمان) الذين روى عنهم ك(الحلبي).

(نتيجة المناقشة)

إنه بالاستفادة من علم الطبقات الذي وظفه الميرزا الطبرسي استدلل على أنه لا يوجد تدليس في الشيوخ هنا كما قال بذلك الشيخ الصدوق، وتبع الصدوق العلامة في الخلاصة (العلامة الحلي، ١٤١٧ هـ. ٤٢٤) وابن داوود.

ولعل منشأ هذا الأمر هو إن طبقة (حماد بن عثمان) هي الطبقة الثامنة، وفقاً لمن قسّم الرواة على عشر طبقات، أما (إبراهيم بن هاشم) فهو في الطبقة الخامسة، في حين أن حماد بن عيسى في الطبقة السابعة (حسن الصدر: ٣٤٦) وهذا الأمر لعله جعل الشيخ الصدوق يذهب إلى أن (إبراهيم بن هاشم) لم يرو عن (حماد بن عثمان) وإنما روى عن (حماد بن عيسى) للتقارب بينهما في الطبقات، إلا إن العلماء أثبتوا صحة الأسانيد كما سبق بيانه.

ومن الأمثلة أيضاً: ما نقله الكاشاني في تفسيره عن الكافي: (عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه، جميعاً عن ابن محبوب، عن أبي حمزة، عن أبي يحيى، عن الأصبغ بن نباتة قال: سمعت أمير المؤمنين يقول: نزل القرآن أثلاثاً، ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض واحكام) (الكليبي، ١٣٦٧ هـ. ٢/٦٢٧) (الفيض الكاشاني، ١٤١٦ هـ. ٢٤/١).

(المناقشة):

يقول هاشم معروف الحسني: إن الرواية من حيث السند ليست مستوفية للشروط المطلوبة، لأن الراوي لهذه الرواية عن الأصبغ بن نباتة كان من المعاصرين للإمام الصادق (عليه السلام) وهو (أبويحيى)، وابن نباتة ليس شيخه بل إنه لم يلتقه أصلاً كما يظهر من كتب الرجال، فبين (أبويحيى، وبين الأصبغ) أكثر من سبعين عاماً، وقد رواه عنه بدون واسطة، وهذا من نوع التدليس في الرواية الموجب لضعفها (هاشم معروف الحسني، ١٩٧٨ م. ٣٤٥)، وهنا نلاحظ أنه أطلق التدليس على الانقطاع في هذه الرواية، مع أنه انقطاع ظاهر فحقه أن يُقال عنه إرسال ظاهر، وليس هو بإرسال خفي فضلاً على أن يكون تدليساً، إذ لا يتحقق فيه حدّهما. إلا أن يُقصد بالتدليس هنا معناه اللغوي³، وهو كتمان العيب.

3- وهو كتمان العيب، ظ: الطريحي، مجمع البحرين: ٧١/٤، وقد سبقت الإشارة له في المطلب الأول من هذا البحث.

وكيف كان فالشاهد فيه هو إطلاق التدليس على راوٍ روى عن آخره وليس من شيوخه وليس من طبقاته أو طبقة شيوخه، ولو سلمنا بأنه تدليس وفقاً لأراء بعض العلماء كما سبق ذكره فإن علم الطبقات قد كشف هذا التدليس وبينه.

وأما الأمثلة من الجمهور: ما جاء في كتاب عمدة القاري (حدثنا علي بن عبد الله حدثنا محمد بن الزبيران حدثنا موسى بن عتبة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (سَدُّوا وقَارِبُوا وأَبْشِرُوا فَإِنَّهُ لَا يُدْخَلُ أَحَدًا الْجَنَّةَ عَمَلُهُ) قالوا: ولا أنت يا رسول الله! قال: (ولا أنا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللَّهُ بِمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ). قال: أَظُنُّهُ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ. (انظر الحديث ٤١٤٦).

هذا وجه آخر في حديث موسى بن عقبة الذي مضى عن قريب فإن فيه. موسى بن عقبة عن أبي سلمة، وهنا قال: علي بن عبد الله شيخ البخاري أظن أن بين موسى بن عقبة وأبي سلمة واسطة وهو أبو النضر بفتح النون وسكون الضاد المعجمة سالم بن أبي أمية. (العيبي: ٦٥/٢٣).

(المناقشة):

هنا يشير العيني إلى وجود تدليس بأن (موسى بن عقبة) لم يسمع مباشرة من (أبي سلمة)، وإنما سمع من شيخه (أبي النظر) الذي حذف هنا، وهو سالم بن أبي أمية، ولعل السبب في ذلك هو إن (ابن عقبة) قد لقي (أبا سلمة)، فتوهم هنا أنه سمع منه مع أنه لم يسمع منه مباشرة، وهذا المثال ينطبق عليه التدليس أكثر من المثال الذي سبقه، ويُفهم منه أن العيني قد توصل إلى التدليس وإن لم يذكره صريحاً بواسطة علم الطبقات الذي زدنا بمعلومة اللقاء بين الراويين، والسماع المتوفر عنه إلا أنه ذلك السماع لا يتوفر في جميع الروايات التي رواها ابن عقبة عن أبي سلمة.

(نتيجة المناقشة)

إن إطلاق مفهوم التدليس على المثال الأنف الذكر هو لوجود الملاقاة والسماع التي لم تتوفر في المثال الذي سبقه، وإن هذه الملاقاة والسماع لم تكن لنعرفها لولا الاستعانة بعلم الطبقات، صحيح أن (علي بن عبد الله شيخ البخاري) هو الذي قال بوجود طبقة ساقطة بين الاثنين، ولكن تحديد التدليس من الإرسال كان عن طريق معرفة الطبقة والملاقاة والسماع بين الراويين.



المطلب الرابع: معرفة التدليس عن طريق تمييز المفردات المشتركة مع الراوي في الاسم.

لا يخفى على الدارسين في علم الحديث بأن من فوائد معرفة الطبقات هي الأمن من تداخل المشتبهين، وإمكان الاطلاع على تبين التدليس، والوقوف على حقيقة المراد من المعننة من السماع أو اللقاء أو الإجازة أو نحوها؛ فإن المعننة تحتملها (حافظيان البابلي، ١٤٢٥هـ/١/٢٨٣).

وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن الاشتراك اصطلاحاً يعني: اسم واحد لأشخاص متعددين ويعبر عنه مشترك مع غيره (الخوئي، ١٩٩٢ م. ١/١٠٩). ومن الأمثلة عليه ما جاء في كتاب (مقدمة ابن الصلاح) حيث عقد فيه الشهرزوري نوعاً بعنوان (معرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر...) (الشهرزوري، ١٩٩٥ م. ١٨٧). من أمثله أن (محمد بن إسحاق الثقفي السراج النيسابوري) روى عنه البخاري ومسلم في تاريخه وروى عنه (أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري) (الشهرزوري، ١٩٩٥ م. ١٨٧).

(المناقشة):

بملاحظة الأسماء يوجد تشابه بينهما في إسمي (محمد النيسابوري)، ويتم تحديد ذلك الاشتراك عن طريق علم الطبقات الذي يفيدنا في مجموعة من النقاط:

- ١- محمد بن إسحاق الثقفي السراج النيسابوري ولد سنة (٢١٦هـ) وتوفي (٣١٣هـ).
- ٢- وفاة البخاري سنة (٢٥٦هـ).

٣- أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري وفاته (٣٩٣هـ).

يذكر الشهرزوري (٦٤٣) أن (محمد بن إسحاق الثقفي السراج النيسابوري) روى عنه راويان متقدم ومتأخر، كما نشاهد أمامنا سنوات الوفاة الرواي المتقدم هو (البخاري) والمتأخر هو (أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري)، ولكن (الشهرزوري) يذهب إلى وجود تدليس كان الهدف منه تقرير حلاوة علو الإسناد كما يذكر؛ وذلك لأن بين الروايين المتقدم والمتأخر (١٣٧) سنة أو أكثر، ٣٩٣ - ٢٥٦ = ١٣٧ سنة هو الفرق بين وفاة (البخاري) وبين وفاة (أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري)



(الشهرزوري، ١٩٩٥ م. ١٨٧)، وأنه يتبين من سنوات الولادة والوفاة أن الراوي المتأخر لعله لم يلقَ الشيخ المذكور أعلاه، وأن ما أخذه عنه ربما كان بواسطة أو واسطتين، ولكنه لم يُصرح بذلك⁴.
(نتيجة المناقشة)

إن ما ذكره الشهرزوري هنا ينطبق على الإرسال الخفي، وليس على التدليس، ولعل منشأ ذلك هو التعريف الذي ذكرناه للتدليس اصطلاحاً عند القدماء حيث جعلوا سقوط واسطة أو واسطتين من السند مع إخفاؤها تدليساً، بالاستناد إلى المعنى اللغوي المقصود منه إخفاء عيوب الإسناد والحصول على علو الإسناد في الوقت نفسه، وإن الكشف عن ذلك لم يتسن لولا علم الطبقات الذي كانت له أهمية كبرى في الكشف عن الإرسال الخفي مع مقارنة مفهوم التدليس للإرسال الخفي وإن لم يكن تدليساً؛ وذلك لصعوبة التعرف عليه، وكشفه إلا من الحاذقين في علم الحديث.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنه على الرغم من أن البخاري أكبر من الشيخ إلا أنه روى عنه وأخذ منه الحديث، وهذا يمكن أن يحصل، بأن يكون الشيخ أصغر من الراوي؛ لأن هذا الأمر هو أحد أسباب وقوع تدليس الشيخ، كما سبقت الإشارة إليه بأن يكون الشيخ أصغر من الراوي الذي يروي عنه فيدلسه، ولا يذكره.

ومن الأمثلة أيضاً: (الوليد بن مسلم، ومسلم بن الوليد فمن الأول الوليد بن مسلم البصري التابعي الراوي عن جندب بن عبد الله البجلي، والوليد بن مسلم الدمشقي المشهور صاحب الأوزاعي روى عنه أحمد بن حنبل والناس، والثاني مسلم بن الوليد بن رباح المدني حدث عن أبيه وغيره روى عنه عبد العزيز الدراودي وغيره وذكره البخاري في تاريخه فقلب اسمه ونسبه فقال الوليد بن مسلم وأخذ عليه ذلك) (الشهرزوري، ١٤١٦ هـ-١٩٩٥ م. ٢١١)، ومنه يُفهم وجود تدليس في اسم الراوي المشترك حيث ذكره البخاري مقلوباً فاستُعين على معرفته بدقة عن طريق تحديد طبقة المُحدثين الراوين عنه.

4 - ومن الأمثلة على ذلك قول: ابن حنبل (كان مبارك يرسل إلى الحسن، قيل تدليس؟ قال: نعم)، ظ: ابن حنبل: العلل ومعرفة الرجال: ١٨٢، أي أن أحمد يصف ما لم يسمعه المبارك بن فضالة وهو المرسل بالتدليس.



وتأسيساً على ما تقدم فإنه يُستعان بعلم الطبقات لمعرفة الاشتراك في أسماء الرواة؛ عن طريق تحديد شيوخ الراوي الذين روى عنهم، وتلامذته الراوين عنه؛ لمعرفة التدليس الحاصل في تلك الأسماء.



العدد: ٤٨
السنة: ١٩
٢٠٢٤ هـ / ١٤٤٦ م



م.د. سهاد حسين العزاوي



الخاتمة والنتائج

بعد أن بينا طبيعة العلاقة بين علم الطبقات، والكشف عن التدليس بأنواعه في المطالب الآتية الذكر؛ فإنه يمكن التوصل إلى جملة من النتائج التي تعد الأساس الذي قام عليه البحث وهي:

١- إن العلماء استعانوا بعلم الطبقات الذي كان المعين لهم في كشف التدليس بين الرواة- بالرغم من الملاقاة بينهم- سواء عن طريق الحقب الزمنية التي عاش فيها الراويان، أو تواجههما في المكان نفسه، أو عن طريق تلامذتهما أو شيوخهما الراويين عنهم.

٢- إن كشف التدليس بصورة دقيقة قد لا يكون بتصريح أحد الرواة أو العلماء بالتدليس؛ بل يكون بالرجوع إلى علم الطبقات الذي يزودنا بدقة بتأريخ الولادات والوفيات لرواة الحديث، وعن طريق تلك الحقب الزمنية يمكن التوصل إلى الفارق الزمني بين الراويين، كما وجدناه عند (الزهري، وابن عيينة)، مع أن بعض العلماء يروي بأن ابن عيينة كان من أبرز المصاحبين للزهري؛ إلا إن الفارق الكبير بين ولادتهما ووفاتهما، دلنا على وجود تدليس في الروايات وإن كان ابن عيينة قد صرح بذلك في بعض كلامه، أي أن الكاشف عن التدليس هنا هو علم الطبقات نفسه، وليس تصريح الراوي أو العالم به.

٣- إن مكان إقامة الراوي له أثر كبير في التعرف على تدليس الرواة، وذلك ما يكشفه لنا علم الطبقات حيث يقوم بتحديد مكان ولادة الراوي، ثم مكان إقامته وانتقاله أو سفره إلى مكان آخر، ودرجة نسبته ومدة بقاءه في ذلك المكان من عدمه، كما رأينا في إقامة حريز في مكان ثم سفره إلى سجستان، وتصريح العلماء في ترجمته بأنه لم يرو جميع الروايات عن الإمام الصادق (عليه السلام) مباشرة، وقول الشيخ الصدوق بوجود قطع في الاسناد، من كل ذلك استنتجنا وجود سقط بين حريز والإمام لم يذكره حريزاً في بعض رواياته، فالسفر الذي حدده علم الطبقات كان هو السبب في القول بعدم الرواية المباشرة وإن كان الراوي قد لقي الإمام وسمع منه، إلا إن سفره منعه من سماع جميع الروايات بصورة مباشرة.

٤- تمكن العلماء أيضاً من بيان التدليس من عدمه في الروايات؛ عن طريق تحديد شيوخ الراوي وتلامذته الراويين عنه، بالاستعانة أيضاً في ذلك بعلم الطبقات الذي



يذكر جميع شيوخ الراوي وتلامذته، وكذلك يذكر الرواة المعاصرين له الذين يروون عن الشيوخ نفسهم، وقد رأينا كيف أن (الميرزا الطبرسي) توصل إلى عدم وجود تدليس في رواية (علي بن إبراهيم عن حماد بن عثمان)، بالرغم من قول الصدوق والعلامة الحلي وابن داوود بوجود سقط في الرواية، إلا أن (الميرزا الطبرسي) توصل وبالرجوع إلى علم الطبقات ومعرفة شيوخ الراوي وتلامذته إلى وجود الملاقاة فلا يوجد تدليس في الرواية وأن (علي بن إبراهيم) قد روى فعلاً عن (حماد بن عثمان)، أي أن علم الطبقات نفى تصريح العلماء بوجود التدليس في الرواية.

5- لا يقتصر عمل علم الطبقات في بيان تأريخ ولادة الراوي ووفاته، وشيوخه وتلاميذه؛ بل يتعدى ذلك إلى معرفة التدليس الذي يقع بسبب الاشتراك في أسماء الرواة الذي يحدث في أسانيد كثير من الروايات، بسبب التشابه بين الرواة في اسمائهم وأسماء آبائهم، فيكون علم الطبقات هو المعين في تحديد الأسماء المشتركة، والتدليس الذي يمكن يحصل نتيجة ذلك الاشتراك كما رأيناه في المطلب الرابع من هذه الدراسة.

6- واخيراً فإن الباحثة وجدت بأن الكشف عن التدليس لا يكون بتصريح العلماء والرواة فحسب؛ بل يكون بالاستعانة بعلم الطبقات الذي يحدد التدليس تارة، وينفيه تارة أخرى، وهذا هو المغزى الأساس من الربط بين علم الطبقات ومعرفة علل الحديث المتمثلة بتدليس الرواة، ليتمكن بعدها بالأخذ بالرواية، أو القدرح فيها، أو ردها.



العدد: ٤٨
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / هـ ١٤٤٦



المصادر والمراجع

- ١- أحمد ابن حنبل. (د.ت). مسند أحمد بن حنبل. بيروت، لبنان: دارصادر.
- ٢- أحمد بن حسن الخطيب. (١٩٧٨م). الوفيات. (عادل نويمض، المحرر) بيروت: دار الإقامة الجديدة.
- ٣- أحمد بن علي بن أحمد بن عباس النجاشي. (١٤١٦هـ). فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي). قم المشرفة، إيران: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- ٤- إسماعيل الجوهري. (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م). الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية). (محمد نعيم العرقسوسي، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.
- ٥- الذهبي. (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م). سير أعلام النبلاء. (محمد نعيم العرقسوسي، المحرر) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- ٦- الخوئي: السيد أبو القاسم الموسوي. (١٩٩٢م). معجم رجال الحديث. إيران: بدون.
- ٧- حسن الصدر. (د.ت.). نهاية الدراية. (ماجد الغرباوي، المحرر) قم. المشعر.
- ٨- علي البروجردي. (١٤١٠هـ). طرائف المقال. (السيد مهدي الرجائي، المحرر) قم المقدسة: مكتبة آية الله المرعشي النجفي.
- ٩- السيد محسن الأمين. (د.ت.). أعيان الشيعة. (حسن الأمين، المحرر) بيروت، لبنان: دار التعارف للمطبوعات.
- ١٠- الشهيد الثاني. (١٤٠٨هـ). الرعاية في علم الدراية. (عبد الحسين محمد علي بقال، المحرر) قم المقدسة: مكتبة آية الله المرعشي النجفي.
- ١١- العلامة الحلي. (١٤١٧هـ). خلاصة الأقوال. بدون: مؤسسة نشر الفقهاء.
- ١٢- العيني. (د.ت.). عمدة القاري. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- ١٣- الفيض الكاشاني. (١٤١٦هـ). التفسير الصافي. (حسين الأعلمي، المحرر) طهران، إيران: مكتبة الصدر.
- ١٤- حسين سامي شير علي، وليث العتايي. (٢٠٢١م). محاضرات منهجية في علم علل الحديث. النجف: أفكار للطباعة والنشر.
- ١٥- ابن سعد. (د.ت.). الطبقات الكبرى. بيروت: دارصادر.



- ١٦- شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر. (١٤١٤هـ-١٩٩٤م). *النكت على كتاب ابن الصلاح*. (مسعود عبيد الحميد السعدي، المحرر): بيروت: دارالكتب العلمية.
- ١٧- عبد الله المامقاني. (د.ت). *مقياس الهداية في علم الدراية* (المجلد ١). (محمد رضا المامقاني، المحرر)
- ١٨- عثمان عبد الرحمن الشهرزوري. (١٤١٦هـ-١٩٩٥م). *مقدمة ابن الصلاح*. (عبد الرحمن صلاح بن عويضة، المحرر): بيروت: دارالكتب العلمية.
- ١٩- علي أكبر غفاري. (١٣٦٩ش). *دراسات في علم الدراية*. طهران: جامعة الإمام الصادق.
- ٢٠- فخر الدين الطريحي. (١٣٦٢ش). *مجمع البحرين*. مرتضوي.
- ٢١- أبو الفضل حافظيان البابلي. (١٤٢٥هـ). *رسائل في دراية الحديث*. قم، إيران: دار الحديث للطباعة والنشر.
- ٢٢- محمد بن يعقوب الكليني. (٢٠٠٠). *الكافي*. (علي أكبر غفاري، المحرر): بيروت، لبنان.
- ٢٣- محمد بن يعقوب الكليني. (١٣٦٧هـ). *الكافي*. (علي أكبر الغفاري، المحرر): طهران، إيران: دارالكتب الإسلامية.
- ٢٤- محمد بن الحسن الطوسي. (١٤١٧هـ). *العدة في أصول الفقه*. قم، إيران: ستارة.
- ٢٥- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). *معرفة علوم الحديث*. (احمد بن فارس السلوم، المحرر): بيروت، لبنان: دار ابن حزم.
- ٢٦- محمد بن مطرب بن عثمان الزهراني. (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). *علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع*. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار الهجرة للنشر والتوزيع.
- ٢٧- محمد السند. (١٤٢٦هـ). *بحوث في مباني علم الرجال* (المجلد ١). قم. مدين.
- ٢٨- محمد الطوسي. (١٤١٧هـ). *الزهرست*. إيران: مؤسسة نشر الفقاهة.
- ٢٩- محمد باقر محمد محمود الحسيني المحقق الداماد. (١٤٢٢هـ-١٣٨٠ش). *الرواشح السماوية*. (غلام حسين قيصريه، ونعمة الله الجليلي، المحررون) قم، إيران: دار الحديث للطباعة والنشر.
- ٣٠- محمد بن الحسن الطوسي. (١٤١٤هـ). *اختيار معرفة الرجال*. (مير داماد الاسترآبادي، المحرر) قم، إيران: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.



العدد: ٤٨
السنة: ١٩
٢٠٢٤ / هـ ١٤٤٦



- ٣١- محمد بن علي بن بابويه القمي الصدوق. (١٤٠٤هـ). من لا يحضره الفقيه. قم
المشرفة، إيران: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- ٣٢- محمد رضا جديدي. (١٤٢٤هـ). معجم مصطلحات الرجال والدراية. (محمد كاظم،
ورحمان ستايش، المحررون) إيران: دار الحديث.
- ٣٣- محمد علي الأردبيلي. (١٤٠٣هـ). جامع الرواة. قم، إيران: مكتبة آية الله العظمى
المرعشي النجفي.
- ٣٤- محي الدين بن شرف النووي. (٢٠١٠م). المجموع شرح المهذب. بيروت، لبنان: دار
الفكر.
- ٣٥- مؤسسة الإمام الصادق، اللجنة العلمية. (١٤١٨هـ). موسوعة طبقات الفقهاء.
(جعفر السبحاني، المحرر) قم. مكتبة التوحيد.
- ٣٦- ميرزا حسين النوري الطبرسي. (١٤١٧هـ). خاتمة المستدرک. مؤسسة آل البيت
لأحياء التراث، المحرر) قم، إيران: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
- ٣٧- هاشم معروف الحسني. (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م). دراسات في الحديث والمحدثين. بيروت،
لبنان: دار التعارف للمطبوعات.
- ٣٨- أبو الهدي الكلباسي. (١٤١٩هـ). سماء المقال في علم الرجال. قم، إيران: مؤسسة ولي
العصر للدراسات الإسلامية.
- ٣٩- والد الهائي العاملي. (د.ت). وصول الأخيار إلى أصول الأخبار. (السيد عبد اللطيف
الكوهكمري، المحرر) مجمع الذخائر الإسلامية.
- ٤٠- يحيى بن معين. (د.ت). تأريخ ابن معين، الدوري. (عبد الله أحمد حسن، المحرر)
بيروت، لبنان: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٤١- يحيى شرف الدين النووي. (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). شرح صحيح مسلم. بيروت: دار
الكتاب العربي.

